المؤتمر الدولي الثامن للاتجاهات المتقدمة في
الدارسات الإسلامية

١٦-٥ حزيران- يونيو ٢٠٢١م

سباب الترك عند المحدثين (دراسة من خلال السنن الأربع)

د. نايف بن ناصر إبراهيم
كلية العلوم الإسلامية
جامعة المدينة العالمية- ماليزيا

ملخص البحث

أتناول في هذا البحث مسألة من مسائل علوم الحديث، تتعلق بالطعن في الراوي، ألا وهي مسألة الراوي المتروك في كتب السنة، وبالتحديد السنن الأربعة المشهورة، وذكر كلام علماء الجرح والتعديل في هؤلاء الرواة، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى ترك الرواية عنهم، وبيان مروياتهم في السنن الأربعة، وحكم الأئمة على هذه المرويات، وتقسيم أنواع هؤلاء المتروكين، والتقديم لكل قسم بما يتعلق به من تعاريف، ومسائل مرتبطة بمصطلح الحديث، وبيان النتائج المترتبة على هذه الدراسة من اتفاق علماء الجرح والتعديل غالبا في الحكم على الرواة المتروكين، وتوفر قائمة بأسماء الرواة الذين حكم عليهم العلماء بالترك، وسبب رواية أصحاب السنن الأربعة عنهم.

Research Summary

In this research, I deal with one of the issues of hadith sciences related to the refutation of the narrator, which is the issue of the narrator left in the books of the Sunnah, specifically the four well-known Sunan, and he mentioned the words of the scholars of Jarh and Ta'deel in these narrators, and clarification of the reasons that led to the abandonment of the narration from them, and their narrations in The four Sunan, the ruling of the imams on these narrations, the division of the types of those left behind, the introduction to each section with its related definitions, issues related to the terminology of the hadith, and the statement of the results of this study from the agreement of scholars of Jarh and Tadeel often in judging the abandoned narrators, and a list of the names of the narrators is provided. Those who were judged by the scholars to leave, and the reason for the narration of the four Sunan authors about them

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[1].

﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[3].

أما بعد:

فإن للسنة النبوية مكانةً عظيمةً في التشريع الإسلامي، فهي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم، وهي الكاشفة لغامضه، المجلية لمعانيه، الشارحة لألفاظه ومبانيه، ولقد جاءت الأدلة من القرآن والسنة بوجوب اتباع النبي ﷺ، وامتثال أمره واجتناب نهيه؛ قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾[5].

وقال تعالى: ﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[6].

وجاء في السنة المطهرة ما يوجب ذلك أيضًا قال ﷺ: «**إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ: يَا قَوْمِ، إِنِّي رَأَيْتُ الجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ العُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَدْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِمْ فَنَجَوْا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الحَقِّ**»[7].

ومما خص الله عز وجل به هذه الأمة وامتازت به هو: الإسناد الذي انفردت به دون غيرها من الأمم، روى الخطيب البغدادي بسنده عن محمد بن حاتم بن المظفر، قال: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها: قديمهم وحديثهم، إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات»[8].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «علم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سلمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم...»[9].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٣.
(٢) سورة النساء: الآية ٢.
(٣) سورة الأحزاب: الآية ٧٠،٧١.
(٤) سورة محمد: الآية ٣٣.
(٥) سورة النساء: الآية ٨٠.
(٦) سورة الحشر: الآية ٧.
(٧) أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، ط١ (٩/ ٩٣)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسّنّة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٣) واللفظ
(٨) الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، د.ط (ص٤٠)، والسخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ط١ (٣٣١/٣).
(٩) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، د.ط (٩/١).

ولقد تضافرت جهود العلماء في جمع السنة، ودراسة أسانيد الحديث، وتمييز الصحيح من السقيم، وصنفوا القواعد والأسس اللازمة لقبول الحديث من رده، وألفوا كتبًا تدرس أحوال الرجال الذين يروون الحديث النبوي، ومعرفة مدى ضبطهم وعدالتهم وموافقتهم للرواة الآخرين، وسمي هذا العلم بعلم الجرح والتعديل.

خلفية البحث:

للوقوف على الراوي الذي حُكم عليه بالترك في السنن الأربع في هذا ذهبت إلى أحد مصنفات التي عنيت بتراجم الرواة في السنن الأربع وما قيل فيها من جرح وتعديل، وهو كتاب (تقريب التهذيب) للحافظ أحمد بن علي المشهور بابن حجر العسقلاني، وقمت بجمعهم، ودراسة تراجمهم، وكيفية الحكم عليهم.

مشكلة الدراسة:

تتلخص إشكالية البحث في تبيين أنواع من حكم عليهم ابن حجر في «تقريب التهذيب» بأنهم متروكون، ومعرفة حكمة تخريج أحاديثهم في السنن الأربعة رغم ضعفهم الشديد.

أهداف البحث:

١. حصر الرواة المتروكين في السنن الاربع.
٢. معرفة أسباب ترك الراوي.
٣. تقسيم الأحوال يندرج تحتها أسباب ترك الرواة.
٤. معرفة مدى اتفاق أئمة الجرح والعديل في الحكم على هؤلاء بالترك
٥. أسباب الرواية عن المتروكين في السنن الأربعة.
٦. إحصاء مرويات المتروكين في السنن الأربعة وذكر ما يغني عنها من الأحاديث الصحاح.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور التالية:

١. معالجة موضوع يتعلق بالحديث النبوي من خلال معرفة راوي الحديث، وحكم الأئمة عليه، مما يترتب عليه صحة الحديث أو ضعفه.
٢. معرفة الأسباب الداعية لترك الراوي وطرح حديثه.

أسباب اختيار الموضوع:

سبب اختيار الباحث لهذا الموضوع بداية، خدمة للسنة النبوية المتمثلة في إحصاء الرواة المتروكين في السنن الأربعة، ودراسة أسباب ذكر مروياتهم في السنن بطريقة عملية ينتج عنها ملكة الاستقراء والتتبع لحال الرواة والحكم عليهم.

الدراسات السابقة للموضوع:

هناك رسائل وأبحاث حول موضوعي (أسباب الترك عند المحدثين) فهناك أبحاث تتقارب إلى حد ما في أسلوب البحث منها:

المتروكون ومروياتهم في سنن الدارقطني / محمد راضي حاج عثمان - ماجستير - الجامعة الإسلامية - الحديث الشريف - السنة ١٤٠١هـ، ومنهجه في البحث ذكر اسم الراوي ونسبه، وذكر خمسة من الشيوخ والتلاميذ، وذكر وفاة الراوي، ثم كلام النقاد، ثم الخلوص إلى النتيجة، وبيان مروياته في سنن الدارقطني، أيضًا ذكر ترجمة رجال الإسناد، والتخريج في المتن، وذكر دلالة الحديث، وذكر الطريق الثابتة.

المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للإمام الترمذي / موسى سكر بوقس الإندونيسي - ماجستير - جامعة أم القرى - الشريعة والدراسات الإسلامية - الدراسات العليا الشرعية - ١٣٩٤هـ. ومنهجه في البحث: التعريف بالراوي، وذكر شيخين من شيوخه وثلاثة من تلاميذه، وأقوال النقاد، ثم بيان نتيجة الأقوال، ودراسة بعض الاختلاف في الأقوال أحيانا، وذكر الأحاديث التي رواها الراوي المتروك، والتعريف بالأعلام، وذكر مروياته.

المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه / عبد الله مراد علي السلفي - ماجستير - جامعة أم القرى - الشريعة والدراسات الإسلامية - الدراسات العليا الشرعية - ١٣٩٣هـ. وقد قسم البحث إلى بابين؛ الأول يذكر فيه الرواة على حروف المعجم، وذكر أقوال النقاد، وبيان النتيجة ومناقشة الأقوال إن احتيج لذلك، والثاني متعلق بمرويات المتروكين مرتبة على المسانيد.

الضعفاء والمجهولون والمتروكون في مجتبى النسائي / وصي الله بن محمد عباس - رسالة ماجستير - في جامعة الملك

عبد العزيز بجدة - عام ١٣٩٣هـ، والبحث متعلق بالضعفاء والمتروكين والمجهولين ومنهجه: ذكر اثنين أو ثلاثة من الشيوخ وكذلك التلاميذ، وذكر أقوال الأئمة، وخلاصة الأقوال، ثم ذكر مروياته، وترجمة رجال الإسناد في المتن، وذكر غريب الحديث.

هذه الأعمال نكاد نتفق مع بعضنا البعض في طريقة العرض والتناول شيئًا ما في حال الراوي والتعريف به، والتخريج لمروياته، إلا أن الفرق بينن البحث وهذه الدراسات

لذلك رغبت البحث في هذا الموضوع، وأسأل الله أن يعيننا على ذلك.

- **منهج البحث:**

اتبع الباحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك كما يلي:

تم اتباع المنهج الاستقرائي في البحث من خلال جمع الرواة الذين حكم عليهم ابن حجر في «تقريب التهذيب» بقوله: (متروك) مرتبة على حروف المعجم تحت أقسام، والوصول إلى أقسام وأنواع هؤلاء المتروكين.

- **خطوات البحث:**

١. جمع الرواة المتروكين في «تقريب التهذيب»، وتصنيفهم إلى أقسام حسب سبب الترك.
٢. ذكر مرويات هذا الراوي في السنن الأربعة وعددها، وتخريجها باختصار في الحاشية.
٣. ذكر الشواهد تتميمًا للفائدة، وبيان الحكم الإجمالي للحديث، مع بيان عدد أحاديث هذا الراوي في السنن الأربعة.

- **عملي في البحث:**

١. الاعتماد في البحث على كتاب «تقريب التهذيب» طبعة/ دار الرشيد، بتحقيق/ محمد عوامة، في نقل أقوال الحافظ ابن حجر على الرواة، وإلى الاستدراكات على الكتاب من خلال الرجوع إلى كتاب «تحرير تقريب التهذيب» لمؤلفيه: الدكتور/ بشار عواد معروف، والشيخ/ شعيب الأرنؤوط، وكذلك كتاب «تذهيب كتاب تقريب التهذيب» للدكتور/ طارق عوض الله.

٢. قمت باستعراض كتب علوم الحديث، وجمعت ما يناسب موضوع البحث في المتروك: تعريفه، وحكمه، وكلام العلماء في ذلك، وبعض المسائل فيه.

٣. عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى أماكنها بذكر اسم السورة ورقم الآية، في الهامش، كما يلي: سورة إبراهيم: الآية ٧.
٤. حصرت أسماء الرواة المتروكين في كتاب «تقريب التهذيب»،
٥. قائمة بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها في إعداد البحث.
٦. وضع فهارس للبحث، وهي: فهرس الآيات الكريمة - فهرس الأحاديث - فهرس الموضوعات.

وضع خاتمة تضم أهم النتائج

الفصل الأول

وفيه مبحثين

المبحث الأول: تعريف علم الجرح والتعديل، وبيان أهميته.

المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما

المبحث الأول: تعريف علم الجرح والتعديل، وبيان أهميته

تَعْرِيف علم الْجرْح وَالتَّعْدِيل:

الْجَرْح لغة: الْجِيمُ وَالرَّاءُ وَالْحَاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْكَسْبُ، وَالثَّانِي شَقُّ الْجِلْدِ.

فمن الْآخَرُ جَرَحَهُ بِحَدِيدَةٍ جَرْحًا، وَالِاسْمُ الْجُرْحُ. وَيُقَالُ جَرَحَ الشَّاهِدَ إِذَا رَدَّ قَوْلَهُ بِنَنًا غَيْرِ جَمِيلٍ[١].

ومنه: جرحه بلسانه شتمه[٢].

واصطلاحًا: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به[٣].

وقيل: ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته، أو يخل بحفظه وضبطه؛ مما يترتب عليه سقوط روايته، أو ضعفها وردها[٤].

ولعل أجمع تعريف له: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه، بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها[٥].

والتعديل لغة: العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.

فالأول: العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة[٦].

واصطلاحًا: وصف متى التحق بالراوي والشاهد اعتُبر قولهما وأُخذ به[٧].

وقيل: وصف الراوي بصفات تزكيه؛ فتظهر عدالته، ويقبل خبره[٨].

ولعل أجمع تعريف له: وصف الراوي في عدالته وضبطه بصفات توجب قبول خبره[٩].

وعلم الجرح والتعديل هو: علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ[١٠].

أو بعبارة أدق: العلم الذي يبحث في أحوال الرواة، من حيث قبول رواياتهم أو ردها[١١].

وقد وضع له الشريف العوني تعريفين:

فعلم الجرح والتعديل النظري هو: القواعد التي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تقبل رواياتهم أو ترد، ومراتبهم في ذلك.

وعلم الجرح والتعديل التطبيقي هو: إنزال كل راوٍ منزلته التي يستحقها؛ من القبول وعدمه[١٢].

وتكمن أهمية هذا العلم في: الأمر بالتثبت من الأخبار المنقولة إلينا، حيث قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ

---

(١) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط٣ (٤٥١/١) مادة جرح.
(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣ (٤٢٢/٢) مادة جرح.
(٣) ابن الأثير، **جامع الأصول**، ط١ (١٢٦/١).
(٤) الخطيب، **أصول الحديث**، د.ط (ص١٦٨).
(٥) العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، ط٢ (ص٢١).
(٦) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط٣ (٢٤٦/٤) مادة عدل.
(٧) ابن الأثير، **جامع الأصول**، ط١ (١٢٦/١).
(٨) الخطيب، **أصول الحديث**، د.ط (ص١٦٨).
(٩) عبد اللطيف، **المختصر في علم رجال الأثر**، ط٨ (ص٤٣).
(١٠) حاجي خليفة، **كشف الظنون**، د.ط (٥٨٢/١).
(١١) الخطيب، **أصول الحديث**، ط٢ (ص١٧).
(١٢) العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، ط١ (ص٦، ٧).

بِنَبَإٍ﴾[1]، وفي توجيه النبي ﷺ بحفظها وتبليغها على الوجه المطلوب، حيث قال ﷺ: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[2]، ومن هنا قام أهل العلم بحفظ السنة وتدوينها، وحرصوا على الوقوف على أحوال الرواة، وأمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم، فقاموا بحفظ السنة والأحكام الصادرة عنها من أي تحريف أو دخن، وتمييز المقبول من المردود من المرويات عن رسول الله ﷺ، وهذا هو الدور العظيم الذي قام به علماء الحديث في تمييز الصحيح من السقيم الزائف والمكذوب، فجزاهم الله عن المسلمين والإسلام كل خير.

نشأة هذا العلم:

يعتبر لكل علم نشأة؛ من حيث العمل، ومن حيث التصنيف، فالصحابي أبو بكر أول من فتش عن الرجال وقصته مشهورة[3]، وهنا نذكر أول من عني بالتأليف في ذلك من الأئمة الحفاظ: شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد، ولكن الإمام الذهبي قال[4]: «أول من جمع في ذلك الإمام يحيى بن سعيد القطان، وتكلم فيه بعده تلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة زهير، وتلامذته مثل: أبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني، والنسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وابن عدي، وأبي الفتح الأزدي، والدارقطني، والحاكم، إلى غير ذلك»، فهذا يمثل بداية التأليف في هذا الفن وانتشاره خلال العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية.

أقسام العلماء في الجرح والتعديل[5]**:** وقد يختلف جرح الراوي وتعديله بين عالم وآخر، فهناك من الأئمة من عرف عنه التشدد في الجرح أمثال: شعبة بن الحجاج، ويحيي بن سعيد القطان، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي حاتم الرازي، والإمام النسائي، والعقيلي، وابن حبان، وأبي الفتح الأزدي، وابن عدي، فهؤلاء عرف عنهم التشدد في جرح الراوي ورد روايته مقارنةً بغيرهم من أئمة الحديث، وهؤلاء ربما تُرد أحاديث صحيحة أو حسنة بناءً على جرح راويها بما لا يستحق.

أما من وصفوا بالاعتدال في الجرح أمثال: عبد الرحمن بن مهدي، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة الرازي.

وهناك من يتساهل في الحكم على الراوي، وهذا القسم يدخل بعض الأحاديث الضعيفة ضمن الصحيحة والاحتجاج بها، وذلك بتعديل رواة الإسناد والتساهل في الحكم عليهم؛ فيتوجب عدم الوقوف على أحكامهم على الراوي إلا مقرونة بغيرهم من الأئمة المعتدلين، ومن أشهر من وصفوا بالتساهل في التعديل: ابن حبان، والترمذي، والحاكم صاحب «المستدرك».

ويُشترط لذلك شروط منها[6]**:**

١- أن يكون الجرح عند الحاجة:

قال الإمام مسلم: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سُئلوا؛ لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبيِّن لغيره ممن جهل معرفته؛ كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًّا لعوامّ المسلمين»[7].

٢- وأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة:

قال السخاوي: "لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد"[8].

---

(١) سورة الحجرات: الآية ٦.

(٢) أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، ط١، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النّياحة على الميّت (٨٠/٢) رقم (١٢٩١).

(٣) فقد ذكر غير واحد أن الجَدَّةَ جاءت إلى أبي بكر تلتمس ميراثها، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا. ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة مثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر الصديق ﷺ.
انظر: أبو داود السجستاني، **سنن أبي داود**، د.ط (١٢١/٣) كتاب الفرائض باب في الجدة، حديث رقم (٢٨٩٤)، البغدادي، **الكفاية**، ط١ (ص ٢٦)، والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ط١ (٢/١).

(٤) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط١ (١١٠/١).

(٥) ينظر: الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ط٤، ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ط١ (٧٥/١)، السخاوي، **فتح المغيث**، ط١ (٣٥٩/٤)، الجوابي، **الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين**، د.ط (ص٤٤٩).

(٦) انظر: اللكنوي، **الرفع والتكميل**، ط٢ (ص٧٥)، عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ط٣ (ص٩٥)، الفارح، **عناية العلماء بالإسناد**، د.ط (ص٤٢).

(٧) مسلم، **صحيح مسلم**، د.ط (٢٨/١).

(٨) السخاوي، **فتح المغيث**، ط١ (٣٥٩/٤).

٣- لا يجوز نقل الجرح فقط فيمن ذكر فيه جرح وتعديل:

قال ابن سيرين: "ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه"[١].

٤- لا يقبل الجرح والتعديل ممن ليست له معرفة بأسبابهما:

قال تاج الدين السبكي: "لا تعديل ولا جرح إلا من العالم"[٢].

٥- لا يعدل ويجرح إلا من كان عدلا غير مجروح.

وذلك قياسًا على الشهادة.

٦- التعديل مقبول من غير ذكر سببه:

وذلك على الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها[٣].

لا يقبل الجرح إلا مفسرا مبين السبب، وهذا عند تعارض الجرح والتعديل.

لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر؛ فلا بد من بيان سببه لينظر فيه: أهو جرح أم لا؟[٤].

٧- لا يقبل التعديل على الإبهام.

كأن يقول: "حدثني الثقة" و"حدثني من لا أتهم"[٥].

٨- لا يقبل جرح الأقران إلا ببينة وحجة:

وذلك احتياطًا لما قد يدور بينهما من فيما دار بينهم من قدح أو خلاف مذهبي أو غير ذلك[٦].

٩- الاعتدال في التزكية والجرح:

قال الحافظ ابن حجر: «فلا يقبل جرح من أفرط فيه فجرح بما لا يقتضيه رد حديث المحدث، كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية»[٧].

وقال المعلمي -رحمه الله- : «ليس نقد الرواة بالأمر الهين؛ فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة، والعقل والمروءة؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في الحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبر بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظا مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن، حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه مرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ»[٨].

---

(١) انظر: الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، د.ط (٢٠٢/٢).
(٢) ابن السبكي، **جمع الجوامع**، ط٢ (ص٧٢).
(٣) انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ط٢ (ص٢١٧).
(٤) انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ط٢ (ص٢١٧).
(٥) انظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ط٢ (٢٧٥/١).
(٦) وقد عقد ابن عبد البر بابًا بعنوان "قول العلماء بعضهم في بعض". ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ط١ (١٠٨٧/٢).
(٧) ابن حجر، **نزهة النظر**، ط١ (ص١٧٧).
(٨) مقدمة تحقيقه: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (ص٢).

المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما[1]

واشتهر عن العلماء أن للجرح والتعديل مراتب يتوجب علينا معرفتها ومعرفة ألفاظها التي ذكرها أهل العلم في كتبهم، ونذكر الأشهر منها:

أولا: مراتب التعديل:

١. ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن أفعل، وهي أرفعها مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو فلان أثبت الناس.

٢. ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق: كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

٣. ثم ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد، كثقة، أو حجة.

٤. ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط: كصدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، عند غير ابن معين؛ فإن «لا بأس به» إذا قالها ابن معين في الراوي، فهو عنده ثقة.

٥. ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس.

٦. ثم ما أشعر بالقرب من التجريح مثل: فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه.

ثانيا: مراتب التجريح وألفاظها:

١. ما دل على التليين: وهي أسهلها في الجرح، مثل: فلان لين الحديث، أو فيه مقال. وقد سئل الدارقطني: " فلان لين، إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن مجروحًا بشيء لا يُسقطه عن العدالة"[2].

٢. ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به، وشبهه: مثل، فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له مناكير.

٣. ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه: مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جدا، أو واه بمرة.

٤. ثم ما فيه اتهام بالكذب ونحوه: مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

٥. ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه: مثل: كذاب، أو دجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يضع.

٦. ثم ما دل على المبالغة في الكذب «وهي أسوأها» مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

هذه هي مراتب الجرح والتعديل وألفاظها ذكرتها مختصرة.

---

(١) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٣٧/٢)، الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ط١ (ص ٢٣).

(٢) انظر: السهمي، **سؤالات الدارقطني**، ط١ (ص٨٢).

الفصل الثاني: المتروك

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: تعريف المتروك.**
- **المبحث الثاني: أسباب الرواية عن المتروكين في كتب السنة.**
- **المبحث الثالث: أصناف الرواة المتروكين.**

المبحث الأول: تعريف المتروك

المتروك لغة: اسم مفعول من الترك، يقال: تركه يتركه تَركًا وتِركانًا، واتّركه كافتعله، والتريكة كسفينة: البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ، والتريك: العنقود إذا أُكل ما عليه، فهي فعيل بمعنى مفعول. فكل هذه متروكة لأنها لا فائدة فيها، فالمتروك ما لا فائدة فيه[١].

واصطلاحًا: جاء في تعريف المتروك عدة أقوال وتعريفات على النحو التالي:

القول الأول- وهو إطلاقه على الرواية دون الراوي، وأول من أدرجه في أنواع الحديث ابن فرح الإشبيلي في منظومته، وتبعه شارحها بل عرفه قائلًا: "المتروك: وحدُّه ما انفرد بروايته واحد، وأُجمع على ضعفه"[٢].

ومن هذا التعريف قول الناظم[٣]:

مثْرُوكُـهُ مَـا وَاحـدٌ بِـهِ انْفَـرَدْ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

وذكره ابن حجر في أقسام المردود، وعرفه بأنه "ما يكون بسببِ تُهمة الراوي الكذب"[٤].

ولعل أجمع تعريف له: هو الحديث الذي انفرد به راوٍ متهم بالكذب، وهو من عُرف بالكذب في كلام الناس لا في الحديث النبوي. وزاد بعضهم: ما انفرد به من رمي بفسق أو كثير الغفلة أو الوهم، فيأتي بغرائب وينفرد عن الثقات بما يخالف فيه غيره[٥].

القول الثاني- قال الإمام مالك: "أربعة لا يكتب حديثهم: رجل سفيه معروف بالسفه، وصاحب هوى داعية إلى هواه، ورجل صالح لا يدري ما يُحدِّث، ورجل يكذب في حديث رسول الله ﷺ"[٦].

القول الثالث- فقد سأل عبد الرحمن بن مهدي شعبة بن الحجاج: متى يترك حديث الرجل؟ فقال: "إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فاروا عنه"[٧].

القول الرابع- قد يطلق المتروك على الحديث المنسوخ ويقصد به ترك العمل به لا ترك الرواية، قال ابن عبد البر: "فخبر ابن عباس في رد أبي العاص إلى زينب بنت الرسول ﷺ[٨] خبر متروك لا يجوز العمل به عند الجميع، فاستغنى عن القول فيه"[٩].

القول الخامس- قال ابن رجب: "قد تقدم أن رواة الحديث أربعة أقسام : من هو متهم بالكذب، ومن هو صادق لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه؛ وهذان القسمان متروكان"[١٠].

فمما سبق من تعريفات للمتروك، نرى أن الأقوال جميعها اشتركت في تعريفه بأنه من عُرف عنه الكذب أو اتُّهم بالكذب، أو

---

(١) انظر: الزبيدي، **تاج العروس**، د.ط (٩١/٢٧) مادة ترك.
(٢) انظر: ابن جماعة، **زوال الترح**، د.ط (ص١٢).
(٣) انظر: البيقوني، **منظومة البيقوني**، ط٣ (ص٥).
(٤) انظر: ابن حجر، **نزهة النظر**، ط١ (ص٢٢٥).
(٥) انظر: ابن فودي، **منظومة مصباح الراوي**، ط٢ (ص٦٩).
(٦) انظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١ (١٣/١)، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٣٢/٢)، وابن حبان، **المجروحين**، ط١ (١/ ٨٠)، وابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣ (١/ ٩٢).
(٧) انظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١ (١٣/١)، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٢/ ٣٢).
(٨) أخرجه أبو داود في **سننه** كتاب الطلاق، د.ط (٢٧٢/٢) رقم (٢٢٤٠)، والترمذي في **الجامع** أبواب النكاح، ط١ (٤٤٠/٣) رقم (١١٤٣)، وابن ماجه في **سننه** كتاب النكاح، د.ط (٦٧٤/١) رقم (٢٠٠٩).
(٩) ابن عبد البر، **التمهيد**، د.ط (٢٤/١٢).
(١٠) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ط١ (٥٦٠/٢).

بالفسق، أو كثرة الوهم والغلط مع تفرُّد الراوي، ما عدا القول الرابع لابن عبد البر ويقصد به الحديث المنسوخ، والراجح ما اتُّفق عليه من بقية الأقوال.

فمن اتصف بهذه الصفات كانت سببًا لتركه، وهم من وُجد عليه: سفه، وهوى، ورجل لا يعلم ما يحدث به، قال يحيى بن سعيد القطان: لم نجد الصالحين أكذب منهم في الحديث[١]، أي: لا يتعمدون الكذب، إنما الغفلة وعدم الضبط.

وقال مالك أيضًا: "لقد أدركت في هذا البلد - يعني المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من أحد منهم حديثًا قط، قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون"[٢].

تنبيه: أكثر المحدثين يطلق تسمية (المتروك) على الراوي دون الرواية، فيقولون: (فلان متروك) أو (متروك الحديث) أو (تركوه) أو (تركه الناس)[٣] كما سيأتي في ترجمة الرواة في هذا البحث وأقوال النقاد فيهم، ولا يمنع من تسمية الراوي الذي هذا وصفه متروكا أن يروي عنه بعض المحدثين؛ لأنه ليس المراد بلفظة متروك أنه متروك الرواية عنه وإن كان حقه ذلك، وإنما المراد أنه متروك الحديث عند النقاد، أو أن حقه أن يترك حديثه ولا يروى.

وقيل بداية ظهور هذا المصطلح أو هذا الحكم (متروك) أو فيما يؤدي معناه من الإمام عبد الرحمن بن مهدي، حيث قال: "لا يُترك حديث رجل إلا رجلًا متهمًا بالكذب، أو رجلًا الغالب عليه الغلط"[٤].

وإذا قالوا: (متروك الحديث)، أو (ذاهب الحديث) أو (كذاب) فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وزاد الذهبي في تسمية المتروك بـ (الحديث المطروح)[٥]، وهي المنزلة الرابعة[٦]، ويعتبر المتروك هو الذي يلي الموضوع في درجة الرد، وسمي المتروك بهذا الاسم لأنه لا نفع به ولا حاجة إليه؛ فإنه لا يصلح للاحتجاج به منفردًا ولا مجتمعًا مع غيره.

مسألة: لا يُشترط أن يجمع الرواة على ترك راوٍ معين، ولكن يكفي في ذلك أن يتركه الثقات كما قال البخاري في «التاريخ الأوسط»[٧]: "قال يحيى بن يحيى: كان خارجة بن مصعب يدلّس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره"؛ لأن من لا يروي عنه الثقات لا يمكن اعتبار حديثه ودراسته. وشدّ أحمد بن صالح المصري فقال: "لا يُترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه"[٨].

---

(١) أخرجه ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله**، ط٢ (٤٤٨/٢)، ومسلم، **صحيح مسلم**، ط١ (١٧/١) المقدمة، باب الكشف عن معايب رواة الحديث، وابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣ (١٤٤/١).

(٢) انظر: الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ط٢ (٣٨٣/١)، وابن حبان، **المجروحين**، ط١ (١/ ٩٨).

(٣) الشيخ بدر محمد البدر العنزي، **مباحث في علوم مصطلح الحديث: الحديث المتروك والمطروح والفرق بينهما**
http://albader١.com/?p=٢٣٣

(٤) انظر: الخطيب، **الكفاية**، ط١ (ص١٤٣).

(٥) الذهبي، **الموقظة**، ط٢ (٣٤/١).

(٦) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٣٧/٢).

(٧) البخاري، **التاريخ الأوسط**، ط١ (١٩٥/٢).

(٨) انظر: الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ط٢ (١٩١/٢)، الخطيب، **الكفاية**، ط١ (١١٠/١).

المبحث الثاني: أسباب الرواية عن المتروكين في كتب السنة

يتساءل بعض طلبة العلم والمهتمين بالسنة النبوية عن وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب السنة وعن أسباب ذلك، بداية يجب أن ندرك قول ابن رجب: "رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه؛ فإن كثيرًا من الثقات رووا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما ، وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير، قال يحيى القطان: إن لم أرو إلا عمن أرضى ما رويت إلا عن خمسة أو نحو ذلك"[١]، فكثيرًا ما نجد أن بعض المحدثين كتب عن الضعفاء والمتروكين في كتبهم ورووا عنهم، وذلك لأسباب، ممن تناولها أبو عبد الله الحاكم والخطيب البغدادي ثم القاضي عياض والإمام النووي في شرحهما لصحيح مسلم، ويمكن أن نستخلص منهما الأسباب الآتية:

فمنها[٢]**:** أن يعلموا صُورَ حديثهم وضروبَ رواياتهم؛ لئلا يأتي مجهولٌ أو مُدَلسٌ فيُبَدل اسم الضعيف ويجعل مكانه قوياً، فيُدْخِل بروايته اللبسَ، فيعلم المحققُ لها العارفُ بها أن مخرجها من ذلك الطريق، فلا ينخدع بتلبيس ملبس بها.

وبهذا احتجَّ ابن معين في روايته صحيفة معمر عن أبان.

فقد سأل أحمد بن حنبل يحيى بن معين وهما بصنعاء، ويحيى يكتب عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش: تكتب نسخة أبان بن أبي عياش، وتعلم أنه كذاب يضع الحديث؟ فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبه حتى لو جاء كذاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أقول له: كذبت، ليس هذا من حديث ثابت، إنما هو من حديث أبان.

ومنها[٣]**:** أن يكون الرجلُ إنما تُرك لأجل غلطه وسوء حفظه، أو يكون ممن أكثر فأصاب وأخطأ فتروى أحاديثه، لأن فيها الصحيح والباطل، والحفاظ يعرفون وهمه وغلطه وما وافق فيه الأثبات وما خالفهم فيه، فيدعون تخليطه، ويستظهرون بصحيح حديثه لموافقته غيره.

وبهذا احتجّ سفيان الثوري -رحمه الله- حين نهى عن الراوية عن الكلبي، فقيل له أنت تروي عنه فقال: "أنا أعلم صدقه من كذبه".

فقد رُوي أن الثوري قال: عجبًا لمن يروى عن الكلبي! فسُئل ابن أبي حاتم: إن الثوري يروى عن الكلبي؟ فقال: كان لا يقصد الرواية عنه، ويحكي حكايةً تعجبًا، فيعلقه من حضره ويجعلونه روايةً عنه[٤].

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كما عادة المحدثين يروون جميع ما في الباب؛ لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يحتج إلا ببعضه"[٥]، فكانت الرواية عنه من أجل أن يعلمونا أن هذا الحديث قد جاء بهذا الإسناد عن هذا الراوي الواهي؛ خشية أن يُسقط هذا الراوي الواهي، أو يبُدل في الإسناد عمدًا أو سهوًا.

ومنها[٦]**:** أنهم رووها ليعرّفوها، وليبيّنوا ضعفها؛ لئلا يُلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشكّكوا في صحّتها .

ومنها[٧]**:** أن الضعيف يُكتب حديثه ليعتبر[٨]، أو يستشهد[٩]، ولا يحتج به على انفراده.

ومنها[١٠]**:** أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، والقصص، وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة، مقرَّرة في الشرع، معروفة عند أهله.

ومنها[١١]**:** أن كتب التراجم تختلف عن الأبواب الفقهية، فالتراجم شرطها أن يذكر المصنف ما روي عن المترجَم له عن النبي ﷺ، ثم يترجم على هذا المسند فيذكر ما روى عن أحد تلاميذه عنه، فيلزمه أن يخرج كل ما رواه صحيحًا كان أو سقيمًا.

---

(١) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ط١ (٢٩/١)

(٢) انظر: الخطيب البغدادي، **الجامع**، د.ط (١٩٢/٢)، القاضي عياض، **إكمال المعلم**، ط١ (١٤٠/١).

(٣) انظر: القاضي عياض، **إكمال المعلم**، ط١ (١٤١/١)، النووي، **شرح مسلم**، ط٢ (٦٢/١).

(٤) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٢/ ٣٦٨).

(٥) ابن تيمية، **منهاج السنة**، ط١(٥٢/٧).

(٦) انظر: النووي، **شرح مسلم**، ط٢ (٦٢/١).

(٧) انظر: النووي، **شرح مسلم**، ط٢ (٦٢/١).

(٨) الاعتبار: هو تتبُّع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء، لذلك الحديثِ الذي يُظنُّ أنه فَرْد؛ ليُعلم هل له متابع أم لا، ويشترط أن تكون لمن دون الصحابي. انظر: ابن حجر، **نزهة النظر**، ط١ (ص٩٠)، السخاوي، **فتح المغيث**، ط١ (٢٥٥/١).

(٩) الشاهد: أن يُروى حديث آخر بمعناه من حديث صحابي آخر، سواء كان باللفظ أو بالمعنى على الراجح. انظر: ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ط١ (ص١١٠)، السخاوي، **فتح المغيث**، ط١ (٢٥٦/١).

(١٠) انظر: النووي، **شرح مسلم**، ط٢ (٦٢/١)

(١١) انظر: الحاكم، **المدخل**، ط١ (ص٣٠).

ومنها[1]**:** العلو في الإسناد؛ لما فيه من التسهيل على طلبة هذا الشأن مع كون الحديث معروفًا عندهم بإسناد نازل عن طريق الثقات[2]، وعلو الإسناد هو قلة عدد الرواة بين المصنف وبين النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما حرص عليه المحدثون ورغبوا فيه، قال الإمام أحمد: طلب الإسناد العالي سنة من سلف.

ومنها: اختلاف المحدثين في جرح وتعديل الراوي، فقد يكون الراوي عن محدث ما ضعيفا وعند آخر ثقة ؛لأن الحكم على الراوي بكونه ثقة أو ضعيفا أمر يتوقف على مدى اطلاع العالم على أحوال الراوي عن كثب، والعلماء يتفاوتون في ذلك، قال ابن تيمية -رحمه الله- : "اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره ، مع قطع النظر عن طريق آخر ، سواء كان الصواب معه أو مع غيره، أو معهما عند من يقول كل مجتهد مصيب ولذلك أسباب منها أن يكون المحدث بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفا ؛ ويعتقده الآخر ثقة ، ومعرفة الرجال علم واسع ؛ ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه ؛ لاطلاعه على سبب جارح ، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح ؛ إما لأن جنسه غير جارح ؛ أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح ، وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم"[3].

ومنها[4]**:** أنهم يروون عن الشخص في حال استقامته، ثم تتغير حاله بسبب اختلاط ونحوه.

ومنها[5]**:** اعتماد الحديث الصحيح لمصلحة راجحة، كأن لا يكون في الباب أجود منه.

فهذه هي الأسباب التي جعلت المحدثين يروون عن هؤلاء المتروكين، وقد فصل فيها من جاء بعدهم والحمد لله، فديننا محفوظ بحفظ الله له قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[6]، والسنة هي أوامر الله على لسان نبيه عليه أفضل الصلاة والتسليم.

---

(١) السيوطي، **تدريب الراوي**، د.ط (١٥٩/٢).
(٢) الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار**، د.ط (٥٩/٢).
(٣) ابن تيمية، **رفع الملام**، د.ط (ص١٤)
(٤) حيّاني، **مسوغات المحدثين في الرواية عن الضعفاء**، مجلة عالم الكتب، مج٢٤، ع١-٢ (ص١١).
(٥) حمزة، **الأسباب الدافعة للرواية عن الضعفاء عند الأئمة**، مجلة الجامعة العراقية، مج٣٦، ع٣ (ص٧٧).
(٦) سورة الحجر: الآية ٩.

المبحث الثالث: أصناف الرواة المتروكين

بعد الدراسة والإحصاء من خلال كتاب تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني تم الوقوف على عدد (١٠٣) من الرواة حكم عليهم علماء الحديث بالترك، ويقعون تحت ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

أولا: الراوي المتروك لاتهامه بالكذب:

وترجع أسباب اتهام الراوي بالكذب لأحد أمرين ذكرهما أهل العلم وهما:

الأول: ألا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، وهي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة، مثل قاعدة «الأصل براءة الذمة»[١].

والثاني: أن يعرف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

قال الإمام الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى: (لا أعرفه لكن روى عنه شيخ الإسلام الهروي حديثا موضوعا، ورواته سواه ثقات فهو المتهم به)[٢].

وقال المعلمي -رحمه الله تعالى- : "قول المحدثين «فلان متهم بالكذب» وتحرير ذلك أن المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي أتعمد الكذب أم غلط، فإذا تدبر وأنعم النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزما، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد الكذب قال فيه «متهم بالكذب»"[٣].

حكم رواية المتهم بالكذب:

وحكم رواية المتهم بالكذب لا تختلف عن رواية الكذاب، حيث إن العلماء مجمعون على ردها وتركها. **لكن إذا تاب الكذاب فهل تقبل روايته؟ هذه مسألة قد اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال:**

الأول: أن الإمام أبا بكر الصيرفي الشافعي أطلق القول بعدم قبول رواية التائب من الكذب عمومًا، قال: "كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعد لقبوله بتوبة تظهر"[٤].

الثاني: ذهب الإمام أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي - شيخ البخاري - وغيرهم من أهل العلم: أن التائب عن الكذب في حديث الناس تقبل روايته. أما التائب عن الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا تقبل روايته وإن حسنت توبته[٥].

الثالث: ذهب الإمام شرف الدين النووي والإمام الصنعاني؛ إلى قبول توبة التائب عن الكذب مطلقًا، سواءً أكان تائبًا عن الكذب في حديث الناس أم تائبًا عن الكذب في حديث النبي ﷺ[٦].

والراجح: القول الثاني، زيادةً في الاحتياط للسنة المطهرة وزجرا عن العبث والكذب فيها، والله اعلم.

تنبيه: الحديث المتروك شديد الضعف، لا يمكن أن ينجبر ضعفه ولو تعددت طرقه، وقد انفرد السيوطي - رحمه الله- دون سائر الأئمة بالقول بأن الحديث الضعيف جدًّا إذا كثرت طرقه كثرةً كاثرةً جدًّا يمكن أن يرتفع من كونه متروكًا أو ضعيفًا جدًّا إلى أن يصل إلى الضعيف، لكن هذا القول لم يتابع عليه فهو اجتهاد منه في غير محله[٧].

ويقع تحت هذا القسم (٣٦) راوٍ وهم:

١- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي.

٢. إسماعيل بن زياد السَّكوني.

٣- بشر بن نمير القشيري.

٤- حبيب بن أبي حبيب المصري.

٥- حمزة بن أبي حمزة النصيبي.

٦- داود بن المحبر.

---

(١) حول القاعدة الفقهية انظر: الحصني، **القواعد**، ط١ (ص٣٢)، السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ط١ (ص٥٣).
(٢) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط١ (٢٩/١).
(٣) المعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ط٢ (٢٢٢/١)
(٤) ابن الصلاح، **المقدمة**، ط١ (١/ ٢٣١).
(٥) ابن الصلاح، **المقدمة**، ط١ (١/ ٢٣١).
(٦) الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار**، د.ط (١٤٩/٢) ، النووي، **شرح مسلم**، ط٢ (٧٠/١).
(٧) سعد الحميد، **شرح نخبة الفكر**، د.ط (٣٥٣/١).

٧ـ زياد بن المنذر.
٨ـ سعد بن طريف الإسكاف.
٩ـ طلحة بن زيد القرشي.
١٠ـ عامر بن صالح الزبيري.
١١ـ عبد الحكيم بن منصور الخزاعي الواسطي.
١٢ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر.
١٣ـ عبد الرحمن بن قيس الضبي.
١٤ـ عبد الرحيم بن زيد بن الحواري.
١٥ـ عبد الله بن زياد بن سليمان.
١٦ـ عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي.
١٧ـ عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر.
١٨ـ عبيد بن القاسم الأسدي.
١٩ـ عثمان بن عبد الرحمن بن سعد بن أبي وقاص.
٢٠ـ عطاء بن عجلان الحنفي.
٢١ـ أبو سلمة العاملي الشامي.
٢٢ـ العلاء بن زيد الثقفي.
٢٣ـ العلاء بن مسلمة بن عثمان.
٢٤ـ علي بن عروة.
٢٥ـ علي بن مجاهد بن مسلم.
٢٦ـ عمارة بن جوين.
٢٧ـ عمر بن إسماعيل بن مجالد.
٢٨ـ عمر بن رياح.
٢٩ـ عمر بن صبح بن عمران التميمي
٣٠ـ عمرو بن خالد القرشي.
٣١ـ عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة.
٣٢ـ مبشر بن عبيد الحمصي.
٣٣ـ محمد بن عمر بن واقد الواقدي.
٣٤ـ نفيع بن الحارث.
٣٥ـ نهشل بن سعيد.
٣٦ـ نوح بن دراج.

ونذكر مثال على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أحد الرواة المتهمين بالكذب وهو:

عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر.

عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، أبو القاسم المدني، أخو القاسم بن عبد الله العمري، سكن بغداد، وكان ولي قضاء المدينة[١].

شيوخه: سعيد المقبري، وسهيل بن أبي صالح، وأبوه عبد الله بن عمر العمري[٢].

تلاميذه: أحمد بن حاتم الطويل، وأحمد بن عبد الله المخزومي، والحسن بن عرفة[٣].

---

(١) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط (٣١٦/٥)، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١(٥/ ٢٥٣)، وابن حبان، **المجروحين**، ط١(٥٣/٢)، وله **الثقات**، ط١(٧/ ١)، والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١(٢/ ٣٣٨)، وابن عدي، **الكامل**، ط٣(٢٧٦/٤)، والمزي، **تهذيب الكمال**، ط١(١٧/ ٢٣٤).

(٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ط١ (١٧/ ٢٣٤).

(٣) المصدر السابق (١٧/ ٢٣٥).

أقوال النقاد:

قال يحيى بن معين: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بشيء[١].

وقال أحمد: ليس بشيء، وقال مرة: حرقت حديثه من دهر، ليس بشيء، حديثه أحاديث مناكير كان كذابا[٢].

وقال البخاري: ليس ممن يروى عنه، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي يتكلمون فيه، وقال في موضع آخر: سكتوا عنه[٣].

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: القاسم، وعبد الرحمن العمريان، منكرا الحديث جدا، وكانا شريفين[٤].

وقال أبو زرعة: متروك الحديث، وترك قراءة حديثه في مسند ابن عمر[٥].

وقال أبو داود: لا يكتب حديثه[٦].

وقال أبو حاتم: متروك الحديث أضعف من أخيه القاسم، كان يكذب[٧].

وقال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٨].

وقال ابن حبان: كان ممن يروى عن عمه ما ليس من حديثه، وذاك أنه كان يهم فيقلب الإسناد، ويلزق المتن بالمتن، يفحش ذلك في روايته، فاستحق الترك[٩].

وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه مناكير إما إسنادا، وإما متنا[١٠].

وقال الدارقطني: متروك[١١].

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «متروك». من التاسعة[١٢].

الوفاة: مات سنة ست وثمانين ومائة[١٣].

خلاصة القول في الراوي: الجمهور على أنه متروك؛ لفحش غلطه واتهامه بالكذب.

روى له (ابن ماجه) حديثا واحدا:

قال: حدثنا محمد بن الصباح قال: أنبأنا عبد الرحمن بن عبد الله العمري، عن أبيه، وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «كان رسول الله ﷺ يخرج إلى العيد ماشيا، ويرجع ماشيا»[١٤].

ثانيا: المتروكون الموصوفون بمنكر الحديث

تعريف منكر الحديث:

في اللغة:

والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر، وهو ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه فهو منكر، ونكره ينكره نكرا، فهو منكور، واستنكره فهو مستنكر، والجمع مناكير[١٥].

في الاصطلاح:

جاءت عدة تعاريف للمنكر في كتب المصطلح:

قال النووي: «قال الحافظ البرديجي: هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه، وكذا أطلقه كثيرون، والصواب فيه

---

(١) معروف وآخرون، **موسوعة أقوال ابن معين**، ط١ (٢٠٥/٢)، (٤٠/٤).
(٢) ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله**، ط٢ (٩٨/٣).
(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط (٣١٦/٥).
(٤) الجوزجاني، **أحوال الرجال**، د.ط (ص١٣٣).
(٥) أبو زرعة، **الضعفاء**، ط١ (٣/ ٨١٤).
(٦) الآجري، **سؤالاته لأبي داود**، ط١ (ص٨٢).
(٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١(٥/ ٢٥٣).
(٨) النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ط١(ص٦٦)، وابن حبان، **المجروحين**، ط١(٥٤/٢)، المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(١٧/ ٢٣٧).
(٩) ابن حبان، **المجروحين**، ط١(٥٣/٢، ٥٤).
(١٠) ابن عدي، **الكامل**، ط٣ (٢٧٨/٤).
(١١) المسلمي، **موسوعة أقوال الدارقطني**، ط١ (٢/ ٤٠٠).
(١٢) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط١ (٣٤٤/١).
(١٣) المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(١٧/ ٢٣٦).
(١٤) أخرجه ابن ماجه في **سننه** -كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيًا، د.ط (٤١١/١) .
(١٥) ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣ (٢٣٣/٥).

التفصيل الذي تقدم في الشاذ»[1].

وقال ابن دقيق العيد : «وهو كالشاذ، وقيل هو ما انفرد به الراوي وهو قول منقوض بالأفراد الصحيحة»[2].

وقال الذهبي: «المنكر ما تفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكرا»[3].

وقال ابن جماعة: «ما تفرد به من ليس بثقة ولا ضابط فهو المنكر»[4].

وقال ابن كثير: «المنكر: وهو كالشاذ إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلا ضابطا وإن لم يخالف فمنكر مردود»[5].

وفي «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» لابن حجر: أن الحديث المنكر هو: الحديث الذي تفرد به الراوي الضعيف، وأما منكر الحديث فمعناها: مردوده، وهو طعن في الراوي، وهو في الأصل ناشئ عن مخالفته للثقات[6].

فهنا حصل اختلاف في تعريف المنكر، فمنهم من طبقه على مطلق التفرد، وهذا التعريف مخالف للواقع ؛حيث إن أهل الحديث المتقدمين حكموا على أحاديث تفرد بها الثقات أنها صحيحة، وحكموا على أحاديث تفرد بها الثقات أنها منكرة، ومنهم من طبقه على تفرد الضعيف بالرواية، ومنهم من طبقه على تفرد الراوي مع المخالفة، ومن قال هو تفرد الضعيف مع المخالفة هو المتعارف عليه عند المشتغلين بالحديث اليوم.

تنبيه: قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير، لا تقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك[7] فهو في درجة المتروك.

وهو رأي الإمام البخاري[8]، حيث قال: من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه، وتبعه تلميذه الإمام مسلم بقوله في مقدمة صحيحه: وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أمسكنا عن حديثهم خلافا للإمام أحمد بن حنبل والإمام النسائي ومن وافقهم، فإنهم أطلقوا لفظ المنكر على مجرد التفرد، ولا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج بحديثه[9].

لذلك تتباين درجة هذه العبارة في الجرح بين الضعف الذي يبقي للراوي شيئا من الاعتبار، و الجرح الشديد الذي يبلغ به إلى حد التهمة، فهي لفظة مفسرة باعتبار، مجملة باعتبار.

ويفسر ذلك في حق الراوي المعين بالقرائن المصاحبة للوصف، أو بدلالة أقاويل سائر النقاد فيه.

ومثال ذلك قول أبي حاتم الرازي في (سعيد بن الفضل بن ثابت البصري): «ليس بالقوي، منكر الحديث»، وقوله في (سليمان بن عطاء الحراني): «منكر الحديث، يكتب حديثه»، وقوله في (عبد الله بن جعفر بن نجيح المديني): منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديث ولا يحتج به.

وقول أبي زرعة الرازي في (سلامة بن روح الأيلي): ضعيف منكر الحديث، فقال له ابن أبي حاتم: يكتب حديثه؟ قال: نعم، يكتب على الاعتبار.

فاقتران وصف (منكر الحديث) بتليين الراوي، أو بكتابة حديثه، دليل على أنه ليس بمطروح الحديث، بل يعتبر به.

وشبيه به في المعنى ما يقع في عبارات ابن حبان، كقوله في (عبد الله بن نافع المدني مولى ابن عمر): منكر الحديث، كان ممن يخطئ ولا يعلم، لا يجوز الاحتجاج بأخباره التي لم يوافق فيه الثقات، ولا الاعتبار منها بما خالف الأثبات.

فهذا يجعله في مرتبة من يعتبر به في المتابعات والشواهد. وجدير أن تلاحظ هنا أن من يعتبر به ممن هذا نعته، فإنما هو الاعتبار بغير المنكر من روايته؛ لأن المنكر لا يعتبر به[10]، والصواب أنه لا يعتبر به لا في الشواهد ولا المتابعات؛ لأنه كما ذكرت وصف يستحق به الراوي الترك.

شروط منكر الحديث:

هو التفرد، والمخالفة، وضعف الراوي، وهو الذي اشترطه، كما ذكره ابن حجر هنا وشهره، وأيده أغلب من جاء بعده، ولكن اعترض عليه في ذلك.

---

(١) انظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، د.ط (١/ ١٩٩).
(٢) ابن دقيق العيد، **الاقتراح**، د.ط (ص١٩٨).
(٣) الذهبي، **الموقظة**، ط٢ (ص٤٢).
(٤) ابن جماعة، **المنهل الروي**، ص٥١.
(٥) ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، ط٢ (ص ٥٥).
(٦) ابن حجر، **نزهة النظر**، ط١ (ص١١٢).
(٧) السخاوي، **فتح المغيث**، ط١ (١/ ٣٧٣)، وانظر: ابن دقيق العيد، **شرح الإلمام**، ط٢ (٢٤٧/٣).
(٨) بهذا السياق عند ابن القطان في **بيان الوهم والإيهام**، ط١ (٢٦٤/٢)، ونقلها عنه الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط١ (٦/١) السخاوي، **فتح المغيث**، ط١ (٣٤٦/١).
(٩) اللكنوي، **الرفع والتكميل**، ط٣ (ص٩٧) بتصرف.
(١٠) فارح، **المفصل في علوم الحديث**، د.ط (١/ ٣٦١).

وقد أورد الشيخ طارق عوض الله مثالا لذلك في كتاب شرح لغة المحدث[1] (إن إنكار الأئمة للحديث سابق لتضعيفهم الراوي؛ لأنهم جعلوا ما يرويه من المناكير دليلا على سوء حفظه، وقلة ضبطه، ومعنى هذا أنهم عرفوا نكارة أحاديثه قبل معرفتهم بضعفه، لاسيما في بعض الأمثلة السابقة، رجوع الناقد عن توثيق من كان قد وثقه من قبل إلى تضعيفه بعد أن وقف له على مناكير تدل على ضعفه، وفي بعضه تعليل ضعف الراوي بكونه جاء بمناكير تدل على سوء حفظه، وإذا كان كذلك فكيف يشترط في الحديث المنكر أن يكون راويه ضعيفا وهم ما عرفوا ضعفه إلا بعد حكمهم على روايته بأنها مناكير[2].

الفرق بين الحديث المنكر ومنكر الحديث:

المعتبر أن بين مصطلح (الحديث المنكر)، ومصطلح (منكر الحديث) الترادف، إلا أن الواقع أنهما مفترقان والفرق بينهما: أن لفظة: (الحديث المنكر) يقصد بها: الحديث والحكم عليه، أما (منكر الحديث): فهو من ألفاظ الجرح، ويقصد به الحكم على الراوي[3].

ويقع تحت هذا القسم عدد (٥٨) راو هم:

١- إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي.
٢- إبراهيم بن يزيد الخوزي.
٣- إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة.
٤- أصبغ بن نباتة.
٥- أيوب بن واقد الكوفي.
٦- بشير بن ميمون الواسطي.
٧- الحارث بن نبهان الجرمي العبسي.
٨- حازم بن عطاء أبو خلف الأعمى.
٩- الحسن بن عمارة أبو محمد البجلي.
١٠- الحسين بن قيس الرحبى أبو على الواسطي.
١١- حصين بن عمر الأحمسي.
١٢- حفص بن سليمان الأسدي.
١٣- الحكم بن ظهير الفزاري.
١٤- خالد بن إياس.
١٥- خالد بن عبيد العتكي.
١٦- الخليل بن زكريا الشيباني.
١٧- داود بن الزبرقان الرقاشي.
١٨- دهثم بن قران العكلي.
١٩- الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي.
٢٠- زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة.
٢١- سعيد بن سنان الكندي.
٢٢- سلام بن سليم المدائني.
٢٣- سلمى بن عبد الله أبو بكر الهذلي البصري.
٢٥- صالح بن حسان الطلحي.
٢٦- الصلت بن دينار.
٢٧- أبو الفضل عباس بن الفضل بن عمرو.
٢٨- عبد الله بن إبراهيم الغفاري.
٢٩- عبد الله بن محرر.

---

(١) عوض الله، **شرح لغة المحدث**، ط١ (ص٤١٣).
(٢) عوض الله، **شرح لغة المحدث**، ط١ (ص٤١٣).
(٣) ابن حجر، **نزهة النظر**، ط١ (ص١٠٩).

٣٠ـ عبد الله بن محمد العدوي.
٣١ ـ عبد الملك بن الحسين أبو مالك النخعي.
٣٢ـ عبد المنعم بن نعيم الأسواري.
٣٣ـ عبيد الله بن أبي حميد الهذلي.
٣٤ـ عثمان بن خالد بن عمر.
٣٥ـ علي بن الحزور.
٣٦ـ عمر بن قيس المكي.
٣٧ـ عمرو بن بكر السكسكي.
٣٨ـ عيسى بن عبد الرحمن بن فروة.
٣٩ـ فائد بن عبد الرحمن الكوفي.
٤٠ـ القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص.
٤١ـ مبارك بن سحيم.
٤٢ـ محمد بن الزبير الحنظلي.
٤٣ـ محمد بن زاذان المدني.
٤٤ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر.
٤٥ـ محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي.
٤٦ـ محمد بن عون أبو عبد الله الخراساني.
٤٧ـ مروان بن سالم الغفاري.
٤٨ـ مسلمة بن علي الخشني.
٤٩ـ مطر بن ميمون المحاربي.
٥٠ـ مطهر بن الهيثم بن الحجاج.
٥١ـ مينا مولى عبد الرحمن بن عوف.
٥٢ـ النضر بن عبد الرحمن أبو عمر.
٥٣ـ هلال بن زيد بن يسار.
٥٤ـ هلال بن عبد الله الباهلي.
٥٥ـ الوليد بن محمد الموقري.
٥٦ـ يحيى بن سلمة بن كهيل.
٥٧ـ يحيى بن عبيد الله بن موهب.
٥٨ـ يزيد بن زياد الدمشقي

ونذكر مثالاً على ذلك في الراوي:

عثمان بن خالد بن عمر.

عثمان بن خالد بن عمر بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان القرشي الأموي، أبو عفان المدني، والد أبي مروان العثماني[١].

شيوخه: عبد الرحمن بن أبي الزناد، ومالك بن أنس، والمنكدر بن محمد بن المنكدر[٢].

تلاميذه: إبراهيم بن سعيد الجوهري، والقاسم بن بشر بن معروف، وابنه أبو مروان محمد بن عثمان العثماني[٣].

---

(١) السمعاني، **الأنساب**، د.ط (٤/ ١٥٨)، المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(١٩/ ٣٦٥)، الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط١ (٥/ ١٢١).
(٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(١٩/ ٣٦٥).
(٣) المصدر السابق.

أقوال النقاد:

قال البخاري: منكر الحديث[١].

وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث[٢].

وقال النسائي: ليس بثقة[٣].

وقال الساجي: عنده مناكير غير معروفة[٤].

وقال أبو جعفر العقيلي: الغالب على حديثه الوهم[٥].

وذكره أبو العرب القيرواني، وأبو القاسم البلخي في جملة الضعفاء[٦].

وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج بخبره[٧].

روى له أبو أحمد بن عدي: منكر الحديث[٨].

وقال الحاكم أبو أحمد: منكر الحديث[٩].

وقال الحاكم النيسابوري، والنقاش: حدث عن مالك وغيره بأحاديث موضوعة[١٠].

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «متروك الحديث» من العاشرة[١١].

الوفاة: توفي ما بين [٢٠١ - ٢١٠ هـ][١٢].

خلاصة القول في الراوي: متروك؛ لغلبة النكارة على حديثه.

روى له (ابن ماجه) حديثين:

الحديث الأول:

قال ابن ماجه: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني قال: حدثنا أبي: عثمان بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لكل نبي رفيق في الجنة، ورفيقي فيها عثمان ابن عفان»[١٣].

الحديث الثاني:

قال ابن ماجه: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني قال: حدثنا أبي :عثمان بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ لقي عثمان عند باب المسجد، فقال: «يا عثمان، هذا جبريل أخبرني أن الله قد زوجك أم كلثوم بمثل صداق رقية، على مثل صحبتها»[١٤].

ثالثا: المتروكون لفحش غلطهم وغفلتهم:

ما الغلط في الرواية؟

الغلط لغة: غلط في منطقه غلطا، أخطأ وجه الصواب، وغلطته أنا قلت له: غلطت أو نسبته إلى الغلط، وأغلطته إغلاطا أوقعته في الغلط، ويجمع على أغلاط، ورجل غلطان كسكران، وكتاب مغلوط قد غلط فيه[١٥].

---

(١) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط (٦/ ٢٢٠).

(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٦/ ١٤٩).

(٣) المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(١٩/ ٣٦٥).

(٤) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط١(٩/ ١٤٣).

(٥) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١ (٤/ ٢٠٦).

(٦) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط١(٩/ ١٤٣).

(٧) ابن حبان، **المجروحين**، ط١ (٢/ ١٠٢).

(٨) ابن عدي، **الكامل**، ط٣ (٨/ ٦٥).

(٩) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط١(٩/ ١٤٣).

(١٠) الحاكم، **المدخل إلى الصحيح** ، ط١ (١/ ١٦٦).

(١١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط١ (٣٨٣/١).

(١٢) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط١ (١٤/ ٢٥٧).

(١٣) أخرجه ابن ماجه في **سننه** أبواب السنة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل عثمان ﷺ، د.ط (٧٩/١) رقم (١٠٩)، وأحمد في **فضائل الصحابة**، ط١ (٤٦٦/١) رقم (٧٥٧)، و(٥١٤/١) رقم (٨٤٢)

(١٤) أخرجه ابن ماجه في **سننه** افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم /باب فضل عثمان ﷺ، د.ط (٨٠/١) رقم (١١٠)، وأحمد في **فضائل الصحابة**، ط١ (٥١٥/١) رقم (٨٤٤).

(١٥) المصباح المنير وتاج العروس مادة (غلط)

أما تعريف فحش الغلط: كثرته، وكل شيء جاوز حده فهو فاحش[١].

واصطلاحا: كثرة غلط الراوي، وسوء حفظه، وغلبة غلط الراوي على صوابه، وهو متعلق بالضبط[٢].

ففحش الغلط يتعلق بالراوي وضبط روايته للحديث، فإن كان غلطه في الرواية أكثر من صوابه أو مساويا ترك وضعف، وإن كان الغلط قليلا، فإن تأثير ذلك قليل[٣].

قال سفيان الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك"[٤].

وقال ابن المبارك: الحديث يكتب إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه[٥].

وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل، إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط[٦].

وقال الشافعي: ومن كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم نقبل حديثه، كما يكون مَن أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته[٧].

سبب رد رواية فاحش الغلط:

كما ذكر الشافعي، قياسًا على ترك شهادة أكثر الغلط في الشهادة.

علاوة على ذلك إن كان مصرًّا على الخطأ ولا يرجع، فإن إصراره على الخطأ يعد كالمستخف بالحديث لترويج قوله الباطل[٨].

أما الغفلة:

لغة: يقال: غفل الرجل عن الشيء يغفل غفولا فهو غافل، ورجل مغفل لا فطنة له، وغفلت الشيء تغفيلا إذا كتمته وسترته[٩].

وتغفلته عن كذا تخدعته عنه على غفلة منه، وفلان غفل لم تسمه التجارب[١٠]، وقيل أيضا: غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له[١١].

وقيل بأنه سهو يعتري عن قلة التحفظ والتيقظ[١٢].

واصطلاحًا: غفلته وسهوه عن الإتقان وعدم تيقظه، أو عدم الفطنة لتمييز الصواب عن الخطأ في مروياته، وقد تكون غفلة الراوي شديدة، بحيث توضح له أحاديث ليست له فيحدث بها، وهو أيضًا متعلق بالضبط[١٣].

قال الحميدي: فإن قال فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك. أو يصحف تصحيفا فاحشا فيقلب المعنى، لا يعقل ذلك فيكف عنه[١٤].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله للسهو والغفلة سبعة أسباب هي:

١- الاشتغال عن هذا الشأن بغيره ككثير من أهل الزهد والعبادة.

٢- الخلو عن معرفة هذا الشأن.

٣- التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

---

(١) مختار الصحاح مادة (فحش)

(٢) ابن حجر، **نزهة النظر**، ط١ (ص١٠٧)، الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار**، د.ط (١٩/١)، شاكر، **الباعث الحثيث**، ط١ (ص٢٣٥) الغوري، **موسوعة علوم الحديث**، ط١ (٥٦٧/٢).

(٣) الخطيب، **الكفاية**، ط١ (٣٤٥/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ابن عدي، **الكامل**، ط٣ (٢٥٧/١)، الخطيب، **الكفاية**، ط١ (٣٤٤/١).

(٦) الخطيب، **الكفاية**، ط١ (٣٤٤/١).

(٧) الشافعي، **الرسالة**، ط١ (١٧٥/١-١٧٦)، الخطيب، **الكفاية**، ط١ (٣٤٥/١).

(٨) السخاوي، **فتح المغيث**، ط١ (١١٠/٢).

(٩) جمهرة اللغة لابن دريد ١٤٧/٣

(١٠) أساس البلاغة للزمخشري مادة (غفل)

(١١) المصباح المنير (٣١٦)

(١٢) البصائر للفيروز ابادي (٣١٧)

(١٣) ابن حجر، **نزهة النظر**، ط١ (ص١٠٧)، شاكر، **الباعث الحثيث**، ط١ (ص٢٣٥) الغوري، **موسوعة علوم الحديث**، ط١ (٥٦٧/٢).

(١٤) ابن أبي حاتم **الجرح والتعديل**، ط١ (٣٤/٢)، الخطيب، **الكفاية**، ط١ (٣٥٣/١).

٤- أن يدخل في حديثه ما ليس منه ويزور عليه.
٥- أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه.
٦- الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضي.
٧- التحديث من كتاب لإمكان اختلافه.

ويدخل تحت هذا القسم (٩) رواة وهم:

١- أبان بن أبي عياش.
٢- إسماعيل بن يحيى بن كهيل العبسي.
٣- أشعث بن سعيد البصري.
٤- أيوب بن خوط.
٥- جعفر بن الزبير الحنفي.
٦- خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي.
٧- عباد بن كثير الثقفي.
٨- عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز.
٩- عيسى بن أبي عيسى الحناط.

ومثال ذلك في الراوي:

عيسى بن أبي عيسى الحناط.

الغفاري أبو موسى، ويقال: أبو محمد المدني مولى قريش أصله كوفي وقيل: نزل الكوفة وهو أخو موسى بن أبي عيسى واسم أبيه أبي عيسى ميسرة[١].

شيوخه: أنس بن مالك، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعامر الشعبي [٢].

تلاميذه: عمر بن هارون البلخي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أيوب المصري[٣].

أقوال النقاد:

قال محمد بن سعد: كان قد قدم الكوفة في تجارة فلقي الشعبي وسمع منه، وكان كثير الحديث لا يحتج به[٤].

قال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد وذكر عيسى الحناط، فلم يرضه، وذكر حفظا سيئا وقال: كان منكر الحديث، وكان لا يحدث عنه[٥].

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[٦].

قال ابن المديني: كان ضعيفا وليس بالقوي[٧].

وقال أحمد بن حنبل: ليس يسوى عيسى الحناط شيئا[٨].

وقال عمرو بن علي: متروك الحديث[٩].

وقال البخاري: ضعفه يحيى القطان[١٠].

وقال أبو داود: متروك الحديث[١١].

---

(١) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣ (٥/ ٢٤٥)، ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١ (٢/ ٢٤٠)، المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(٢٣/ ١٥)، الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط١ (٩/ ٣٧١).
(٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(٢٣/ ١٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط١ (٤٢٤).
(٥) المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(٢٣/ ١٨).
(٦) الدارمي، **تاريخ ابن معين**، ط١ (١٨٤).
(٧) ابن أبي شيبة، **سؤالاته لابن المديني**، ط١ (١٤٦).
(٨) ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله**، ط٢ (١/ ٢٣٣).
(٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٣/ ٣٦٤).
(١٠) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط (٦/ ٤٠٥).
(١١) المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(٢٣/ ١٨).

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي مضطرب الحديث[١].

وقال إبراهيم الحربي: كان فيه ضعف[٢].

وقال ابن حبان: كان سيء الفهم والحفظ، كثير الوهم فاحش الخطأ، استحق الترك؛ لكثرته[٣].

قال ابن عدي: وأحاديثه لا يتابع عليها متنا ولا إسنادا[٤].

وقال الدارقطني: ضعيف[٥].

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «متروك» من السادسة[٦].

الوفاة: مات سنة إحدى وخمسين ومئة[٧].

خلاصة القول في الراوي: متروك الحديث؛ لسوء حفظه، وفحش خطئه كما ذكر ابن حبان.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث

---

(١) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١ (٦/ ٢٨٩).

(٢) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١ (٢/ ٢٤١).

(٣) ابن حبان، **المجروحين**، ط١ (٢/ ١١٧).

(٤) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣ (٥/ ٢٤٧).

(٥) الدارقطني، **السنن**، (١/ ٩٦).

(٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط١ (١/٤٤٠).

(٧) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣ (٥/ ٢٤٥)، ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١ (٢/ ٢٤٠)، الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط١ (٩/ ٣٧١)، المزي، **تهذيب الكمال**، ط١(٢٣/ ١٥).

خاتمة

الحمد لله على أن من علي بإتمام هذا البحث، وأسأل الله العلي العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وقد بحثت من خلاله موضوعا من مواضيع علم الحديث وتراجم الرجال وهو: باب المتروكين وأحوالهم ومروياتهم في السنن الأربعة، وموقف علماء الجرح والتعديل من هؤلاء المتروكين، حيث إن هذه البحث اشتمل على: مقدمة، وأسباب اختيار هذا الموضوع، ومناسبته، والهدف منه، حيث إن اختيار مرتبة من مراتب الجرح والتعديل والقيام على دراستها، إنما هو خدمة لهذا العلم.

وقد تضمن هذا البحث التعريف بالمتروك في اللغة والاصطلاح، وبيان أسباب الترك وأقسام هذه الأسباب، **ويستفاد من هذا البحث:**

١. اجتماع الجرح في الراوي المتروك غالبا من العلماء، مع اختلاف ألفاظ الجرح بينهم، ولم يخالف إلا القليل منهم، باختلاف منهجهم في ذلك، أو ما علموه عن الراوي.

٢. لم يخالف ابن حجر في الحكم على الراوي في هذه المرتبة التي لا يعتد بحديث أصحابها أنها تطرح إلا على راويين تشدد في الحكم عليهم بالترك وهما: عبد الملك النخعي، وسلمى بن عبد الله الهذلي، فإنهما لا يستحقان الترك، إنما التضعيف من وجهة نظري واستقرائي لمروياتهم وأقوال أهل الجرح والتعديل فيهم.

٣. وقد بلغ عدد المتروكين في كتاب التقريب (١٠٣) مائة وثلاثة رجال ممن لهم رواية في السنن الأربعة، وسبق ذلك بيان سبب تضمين أئمة الحديث مرويات هؤلاء المتروكين في مصنفاتهم منها؛ لتمييزها عن غيرها والتحذير منها، وأحيانا تكون لاختبار الآخرين بهذه المرويات.

٤. وأن هؤلاء المتروكين لا يخرجون عن ثلاثة أقسام وهي (لاتهامهم بالكذب، ولكثرة مناكيرهم، وفحش الغلط).

٥. ومن خلال الدراسة اتضح أن رواية ابن ماجه عن المتروكين أكثر من غيره، حيث إنه روى عن خمس وستين راويا متروكا، انفرد بثمان وأربعين راو عن السنن الأربعة، مما يوضح تساهله في الرجال، ويأتي في المرتبة التي تليه الترمذي برواية سبع وثلاثين راويا، انفرد بتسعة عشر راويا عن السنن الأربعة، ثم أبو داود برواية أربعة متروكين، وانفرد باثنين عن السنن الأربعة، وآخرهم النسائي برواية راو واحد متروك فقط، وهذا يقوي رأي من قدمه على سنن أبي داود من حيث قوة الشرط، أو من حيث قلة الأحاديث الضعيفة وقلة المجروحين مقارنة بسنن أبي داود، وهو قول ابن رجب والأمير الصنعاني وابن رشيد ومن وافقهم مثل السيوطي[1].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلاة على المرسلين

(١) انظر: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، د.ط (١٩٧/١)، ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ط١ (٣٩٨/١)، والسيوطي، **زهر الربى على المجتبى**، ط٦ (٤/١).

الفهرس

الفهرس

ملخص البحث ٢
Research Summary ٣
المقدمة ٤
خلفية البحث ٥
مشكلة الدراسة ٥
أهداف البحث ٥
أهمية البحث ٥
أسباب اختيار الموضوع ٥
الدراسات السابقة للموضوع ٥
منهج البحث ٦
خطوات البحث ٦
عملي في البحث ٦
الفصل الأول وفيه مبحثين ٧
المبحث الأول: تعريف علم الجرح والتعديل، وبيان أهميته ٧
تَعْرِيف علم الْجرْح وَالتَّعْدِيل: ٧
وقد وضع له الشريف العوني تعريفين ٧
نشأة هذا العلم: ٨
أقسام العلماء في الجرح والتعديل ٨
ويُشترط لذلك شروط منها ٨
١- أن يكون الجرح عند الحاجة: ٨
٢- وأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة: ٨
٣- لا يجوز نقل الجرح فقط فيمن ذكر فيه جرح وتعديل ٩
٤- لا يقبل الجرح والتعديل ممن ليست له معرفة بأسبابهما ٩
٥- لا يعدل ويجرح إلا من كان عدلا غير مجروح. ٩
٦- التعديل مقبول من غير ذكر سببه: ٩
لا يقبل الجرح إلا مفسرا مبين السبب ٩
لا يقبل التعديل على الإبهام ٩
لا يقبل جرح الأقران إلا ببينة وحجة: ٩
الاعتدال في التزكية والجرح: ٩
المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما ١٠
واشتهر عن العلماء أن للجرح والتعديل مراتب ١٠
أولا: مراتب التعديل ١٠

ثانيا: مراتب التجريح وألفاظها: ١٠
الفصل الثاني: المتروك وفيه ثلاثة مباحث ١١
المبحث الأول: تعريف المتروك ١١
المتروك لغةً ١١
وقيل بداية ظهور هذا المصطلح أو هذا الحكم (متروك) ١٢
المبحث الثاني: أسباب الرواية عن المتروكين في كتب السنة ١٣
المبحث الثالث: أصناف الرواة المتروكين ١٥
أولا: الراوي المتروك لاتهامه بالكذب: ١٥
وترجع أسباب اتهام الراوي بالكذب لأحد أمرين ذكرهما أهل العلم وهما ١٥
حكم رواية المتهم بالكذب ١٥
ويقع تحت هذا القسم (٣٦) راوٍ وهم ١٥
عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ١٦
أقوال النقاد: ١٧
خلاصة القول في الراوي: روى له (ابن ماجه) حديثا واحدا ١٧
ثانيا: المتروكون الموصوفون بمنكر الحديث ١٧
تعريف منكر الحديث ١٧
في اللغة ١٧
في الاصطلاح ١٧
شروط منكر الحديث: ١٨
الفرق بين الحديث المنكر ومنكر الحديث ١٩
عثمان بن خالد بن عمر ٢٠
أقوال النقاد ٢١
خلاصة القول في الراوي ٢١
روى له (ابن ماجه) حديثين ٢١
ثالثا: المتروكون لفحش غلطهم وغفلتهم ٢١
ما الغلط في الرواية؟ ٢١
سبب رد رواية فاحش الغلط ٢٢
أما الغفلة ٢٢
وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله للسهو والغفلة سبعة أسباب ٢٢
ويدخل تحت هذا القسم (٩) رواة وهم ٢٣
عيسى بن أبي عيسى الحناط ٢٣
أقوال النقاد ٢٣
خاتمة ٢٥
الفهرس ٢٦